

اقتصاد

فوق الطاولة

منقوع «قانون الاستثمار»

علي محمود هاشم

«هل يوجّهنا الاستثمار، أم نوجّهه». هذه الكلمة المفتاحية التي ساقها وزير الزراعة خلال مناقشة قانون الاستثمار الجديد قبل أيام، ورغم بدايتها، فهي تختزل «الحكمة» التي يجب تطبيقها على جدار طبخي تعاقبنا الاقتصاديات.

ما تسرب عن النقاش، يشي بتصدّي «المخطوطة» للعناوين الاستثمارية على مذهب مكتومي الهوية، وما الوصف الدبلوماسي لرئيس مجلس الوزراء لنسختها الأسبق بأنها «لم ترق لمستوى الطموحات، وتفهمه لما لقيته نسختها «شبه الأخيرة» من انتقادات حادة، سوى تعبير أبعد من عقوي عن تدني استجابتها!

وإضافة للملاحظات موضوعية أخرى كإغالها «اللا مقصود» لقطاعات استراتيجية بأكملها من مظلته، واعتمادها مفاتيح منبسة لتنسيطه، تظهر مخطوطة القانون الذي ينتظر منها مصافة مستقبلاً الاقتصادي، كعطب ذاتي في فريق حياكته.

هل نوجّهه...؟ بالطبع علينا ذلك، لكن: أين تقف آمالنا؟ وأين سندهب، والأهم أين يمكننا أن نقفل؟ لا أحد ينكر صعوبة الإجابة، لكن الأكيه هو أن إجابة القاشين على وضع «المخطوطة» خيبوا الأمل، ولربما يحتاج الأمر إلى حركة تصحيحية في بنية فريقهم وهيكله توجهاته، على أن يستوفى شرط تعليمه علوم الجغرافية والتاريخ وحتى السياسة.

إن الحرب على سورية، من حيث كونها استرداداً لتبدلات جغرافية الاقتصاد الإقليمي «امتداداته العالمية» على تخوم الفائق السوري الأفريقي الممتد من حلب وحتى مضيق باب المندب، إنما تحتاج إلى تصورات صلبة مكافئة للجغرافية المنصورة وقدراتها، لا تلك الرافدة منذ ما قبل الحرب.

تلك التصورات، تتطلب الاستعانة بخبرات أكاديمية نوعية لصياغة مسارات إلزامية لقانون استثمار يحقق تطاعتنا ويكن احتراماً بالغاً للبعد التاريخي لكوامن جغرافيتنا، إذ إن حاجتنا للمحة ذلك تتجلى عبر تفحص عملي لتكثيف العميق الذي يحاول الغرب إحداثه في فضائها المجاور إبان فشله في الاستحواذ عليها، بما يمثّل -لربما- أحد أسرع عمليات قوبلة وإعادة قوبلة خضع لها إقليم اقتصادي في منطقة اعتادت رتبة «القرن» لهضم هذا النوع من التبدلات. النقاط التنظيرية العالمية لما سبق، يتطلب من «حياكي القانون» إرهاب مسهم لها يجري في الجوار القريب، وترشع رؤاهم لتخطيط المحلي الضيق نحو أفق التصور الشمولي لمحيط دائرة اقتصادية تهافت أوقاسها على كامل صفحة شرق المتوسط، مظلمة صراعاً خفياً شديد التنافسية لتسريل خلياته من وراء البحار.

في هذا الإقليم، تتكاثف اليوم نشاطات استثمارية محمومة بدءاً من جنوب العراق وجنوب الخليج العربي، مروراً بالصراع المحتدم على ضفاف بحر العرب وبياب المنصب، ففضفتي البحر الأحمر المرشح لحرب اقتصادية شديدة التقيد، وحتى خليجي «السويس العفية» و«صفاقها» الريلية في صحراء النقب وسيناء وتحولها الهادئ إلى أقاليم «شبه مستقلة» استثمارياً، وصولاً إلى الحدود الأردنية التي تستغل من محطات إمداد الموانئ الإسرائيلية، فشمال لبنان وموانئه، و«جبهان» تركيا ومحافظاتها الجنوبية الحدودية، قبل أن يحط الصراع في مناطق سيطرة طرفية شرق سورية.

هذا الواقع التنافسي الضاغط بقوة المناهضة روى التعاون في فضاء البحار الخمسة ونقطة ارتكازه السورية، إنما يفرض استنباط قانون استثمار قادر على اجتذاب الاستثمارات الاستراتيجية المحلية والصديقة عنوة، عبر صياغته بحر مختلف عما صيغت به «قطة» فاشلة من سابقه، إذ إن «الأرض البكر» التي تُعَلِّب آمالنا، تعني ترادفياً «الأرض البور» التي تحتاج «قناة جرد» لحماية مساهمتنا في التجاذب الاقتصادي القائم في المنطقة.

الخاروف من الرؤى ل«مخطوطة» قانون الاستثمار مشروعة تماماً، لتخصها شعاراته في «ترشيد استخدام الحوافز الضريبية» التي تؤسس لقراره نحو «جنان ضريبية» يتم نحها في الجوار، كما تلك العالمية للتكنولوجية «تشجيع العمالة الكثيفة» المكتة إلى روى طرفية محضة، وكذا فهمه للتنمية الإقليمية المحلية على حساب الرؤى الاستراتيجية بما فيها محطات الإمداد اللوجستي «مستودعات القمح الروسي التي تم الحديث عنها مؤخراً» التي تختزن أهمية اقتصادية وأمنية نحن في أمس الحاجة إليها، وكذا مشاريع السياحة الموعول عليها في ترتيب الأبعاد الثقافية للجغرافية السورية بالاستفادة مما تختصنه من «مقدس يزيائى» تنطلق إليه معظم ديانات العالم..

ما لم يكن هنئاً ممارسة هوايتنا في «نقع القوانين وشرب ميثاء»، فلربما علينا اليوم، إعادة هيكله «بالجملة» لرؤى ولبنية فريق حياكة قانون الاستثمار.

اقتصاد

الأولوية لتحسين سبل العيش وعودة التلاميذ إلى المدارس وتجهيز المشايخ وتمويل مشاريع متناهية الصغر

خطة حكومية للتدخل الاجتماعي السريع في الغوطة الشرقية

اجتماعي، إشراخي...، واستكمال الضوابط الرسمية وتسجيل المكتومين وتوثيق الأفراد المفقودين. وتضمنت الأنشطة أيضاً استعادة دور وعمل الجهات الحكومية ولأسماء مخافر الشرطة والبلديات لمنع التعديات والسرقات والتجاوزات وتسوية النزاعات، وتفعيل عمل المصالح العقارية وتنصيب المكاتب الخاصة والعمامة، واستعادة العملية التعليمية والبدء بالاستفادة من الأماكن المتاحة لدى الجهات العامة لفتح صفوف دراسية ومحو أمية وتنفيذ حملة العودة إلى التعليم وترميم المدارس ذات الأضرار البسيطة لدخولها في الخدمة التربوية والتعليمية في أسرع وقت ممكن، وتجهيز المدارس بالسوائل التربوية بما يخدم سير العملية التعليمية (مخابر- مكتبات ورفدها بالكتب- حواسيب... الخ)، مع تسهيل عودة الكادر الإداري والتعليمي والتعليمي (الأطر التربوية)، وتسهيل عودة (التلاميذ والطلاب) والالتحاق بمدارسهم وكلياتهم من خلال تطبيق التعليمات الوزارية المناظفة لذلك، إلى جانب إعادة تأهيل الأطر الإدارية والتعليمي في القطاع التعليمي في الغوطة، وتطبيق سبل مسيرة من البرامج المكملة للمناخ (المناهج ب. والتعليم الذاتي).



بمعالجتها وتكثيف الجهود بشأنها خلال مرحلة التدخل الاجتماعي السريع، فشمال الاستجابة التكاملية لاحتياجات المواطنين المقيمين في مراكز الإقامة المؤقتة، وترميم أي نقص في الكادر البشري المنحصر (الأطباء والفنيين والمعلمين) وتأمين الأدوية والمستلزمات والتجهيزات الطبية. إضافة إلى مشكلات سوء التغذية وخاصة لدى الأمهات والأطفال، والأثار النفسية والاجتماعية للحرب، والظواهر السلبية الأكثر انتشاراً (ضحايا التجنيد القسري، ضحايا الاتجار بالأشخاص، ضحايا العنف، مستمر)، ومعالجة حالات فقدان الرعاية الأسرية من المسنن والعجز والأطفال والإعاقات، وتقديم الخدمات لأطفال مجهولي النسب. وتضمنت الخطة أيضاً معالجة مشكلات فقدان سبل العيش الكريم، وترميم المدارس ذات الأضرار البسيطة لدخولها في الخدمة التربوية في أسرع وقت ممكن، وتجهيز المدارس بالسوائل التربوية بما يخدم سير العملية التعليمية، وتسهيل عودة الكادر الإداري والتعليمي (الأطر التربوية)، وتسهيل عودة التلاميذ والطلاب ودويهم، وتعزيز قيم المواطنة والحوار. وفيما يخص الخدمات المتممة المتعلقة بالقطاعات الأخرى، فقد بينت الحكومة أنه يتطلب تنفيذ الخطة العمل بالتوازي مع وزارات أخرى في قطاعات أخرى لتنفيذ المتطلبات العملية لتنفيذ الخطة وبشكل رئيس وزارة الإدارة المحلية والبيئة، محافظة ريف دمشق حيث تشمل التدخلات المطلوبة من هذه الحالة التأهيل والترميم الإسعافي للخدمات الرئيسية (طرق) مبان محدودة الضصر، مياه، كهرباء، هاتف)، وتأهيل المباني الحكومية لاستمرار تقديم الخدمات.

مصفوفة التدخل

واستعرضت نسخة المرحلة الأولى من خطة التنمية البشرية للغوطة الشرقية مصفوفة التدخلات،

١٤ مشكلة

أما المشكلات الـ١٤ التي يجب أن تبدأ الحكومة

بحث تعاون سوري إيراني لإعادة تأهيل شركات القطاع العام الصناعي

إهداء غانم

السوري انه في حال تأخر تفعيل الخط الائتماني، فيناه وسائل دفع أخرى قد تشمل تبادل زيت الزيتون مقابل المعامل والتفويض على مدة سنتين، حيث الشحن الجزأ سموح بين الطرفين وهو أمر ممكن ترتيبه لاحقاً عبر المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، أو المؤسسة السورية للتجارة مع الاقتراح أن تكون المشاركة على مبدأ BOT بحيث يكون الاتفاق على آليات التعاقد والدفع في ضوء الإمكانات المتاحة لتأهيل معامل وزارة الصناعة مع التأكيد على توقيع العقود على هذه الأسس. إضافة إلى متابعة دراسة العروض الفنية المقدمة وتبنيها بين الأطراف وتحديد تاريخ قريب جداً لإتمام كل شيء وتقديم العروض المالية ودراستها من قبل وزارة الصناعة وإقرار الجدوى الاقتصادية بحسب موافقات هيئة تخطيط الدولة ومن ثم إعلام الجهات الإيرانية بالتبثيث الفني والسعري. ومن جهة أخرى يعمل الجانبان السوري والإيراني على تفعيل اتفاقية التعاون

الاقتصادي المشترك الموقعة منذ أكثر من عام، وذلك في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والنفط والاتصالات والصحة، إضافة لاتفاقية الاعتراف المتبادل في إجراءات تقييم المطابقة ونتائج الاختبارات الموقعة بين البلدين الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ورفع مستوياته، وخاصة أن الأسواق المحلية بحاجة إلى السلع والمنتجات الإيرانية في ظل تراجع الإنتاج الصناعي المحلي بسبب التدمير المنهج للقطاع الصناعي من قبل العصابات الإرهابية المسلحة وتفعيل التعاون بين البلدين في المجال الصناعي من خلال إقامة المشاريع الصناعية المشتركة الملقق عليها في مذكرة التفاهم في المجال الصناعي الموقعة بين البلدين خاصة في مجال صناعة السيارات والاسمنت وغيرها من المجالات الصناعية بحيث نستطيع الاستفادة من التقنية الإيرانية والتطور الصناعي لتنمية وتطوير الصناعة السورية بما يخدم المصلحة المشتركة.

إلى ورشة حول ريادة الأعمال القلاع يدعو الشباب للابتعاد عن الوظيفة والتوجه لإقامة المشاريع

صالح حميدي

دعا رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع الشباب السوري وخاصة منهم رواد الأعمال إلى الابتعاد عن العمل الوظيفي الاعتيادي والانطلاق باتجاه أعمال تحمل طابع الاعتماد على النفس، وذلك عبر إقامة مشاريع وتأسيس المحال والورش التي تحقق لصاحبها الاستقلالية والنفرد في أعمال تصقل مهارات أصحابها في مختلف مجالات العمل في الأسواق، وتحقق لهم الضخور الألات في مجتمع الأعمال، عبر تطوير هذه الأعمال. جاء حديثه هذا خلال ورشة عمل حول تعزيز بيئة الأعمال في غرفة تجارة دمشق أمس، وذلك بالتعاون مع مركز الأعمال والمؤسسات السوري، منوهاً بأن القلاع ومن موقعه ككاتب رئيس مجلس إدارة مركز الأعمال وبحضور حشد من الشباب ورواد أعمال وأصحاب مشاريع ومؤسسين داعمة، دعا الشباب إلى امتلاك قدرة الدخول في مشاريع خالقة تحمل طابع الإبداع والمجازفة، والتي هي من أبرز صفات ريادة الأعمال، والانطلاق بمثل هذه المشاريع بقلب قوي وأفق واسع وتفكير إبداعي مع المهارة والحركة والفهولة والشطارة الإدارية.

وصف القلاع الشباب الرواد بملائكة الأعمال، وحثهم على الإرادة والتصميم لأنها سر النجاح، منوهاً بأن التردد أسوأ من الفشل وهناك أعمال كبيرة بدأت بأفكار صغيرة. من جانبه بين محمد شيارق (خبير تطوير أعمال) خلال عرضه مفهوم صناعة الاحتضان أن تقاليد المجتمع السوري تحتوي على الكثير من مفاهيم حاضرات الأعمال مثل شيخ الكار والمعلم وكبير العيلة وغيرها من التسميات وتحمل في جوهرها كل معاني حاضرات الأعمال وصناعتها.

وخلال شرحه لحاضنة الأعمال عرض بعض مهامها ووظائفها وأبرزها لزيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة وتوفير بيئة ملائمة لنشأة المشاريع الصغيرة وحميّتها في مراحلها الأولى الصعبة وتحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع. ودعا من جهة أخرى إلى ضرورة إبداع نموذج اقتصادي خاص يحقق مصالح الناس ويتمتع بالعدالة وتأمين الفرص الاقتصادية المطلوبة لشرائح المجتمع خلال هذه المرحلة. كما دعا غرف التجارة في سورية لإنشاء المشاريع المتناهية الصغر، وتخصيص اعتماد للصيرف الزراعي التعاوني بحدود اثني عشر ملياراً وثمانمئة وواحد وثلاثين مليون ليرة لصالح المؤسسة العامة للحلح وتسويق الأقطان لتمويل شراء الأقطان المحبوبة والمحلوحة وبنزور القطن للموسم ٢٠١٧-٢٠١٨.

وعن حال التدريب والتأهيل بين أن عدد العاملين في المصرف ٢٠٢٧ عاملاً وتم إعداد خطة تدريب لعام ٢٠١٨ تأهيل العاملين الحاليين في المصرف على كل الأعمال المصرفية والتقنية واللغة الأجنبية. وأشار المصرف بالدورات المصرفية التي أقيمت في دمشق من الهبات والجهات المعنية بالعمل المصرف لغاية شهر آذار من عام ٢٠١٨.

«الزراعي»، أقرض ٦,٨ مليارات ليرة في ثلاثة أشهر منها ٦ مليارات للحكومة

زيدان لـ«الوطن»: خطة لتأمين مستلزمات الزراعة في الغوطة

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان لـ«الوطن» عن خطة لدى المصرف لتأمين الخدمات المصرفية في الغوطة الشرقية، وأنه بانتظار الوصول لمقر المصرف الزراعي في دوما والإطّلاع على حجم الدمار الذي طاله، إذ تمت تهيئة جميع المصاطب لتخديم مناطق الغوطة وتوفير التمويل اللازم وتأمين المستلزمات الزراعية وأنه على سبيل المثال تم توفير كميات كافية من الأسمدة في مستودعات قريبة من مناطق الغوطة لتأمين الاحتياجات الزراعية.

وأوضح زيدان أن حجم الإقراضات خلال الربع الأول هذا العام بلغت أكثر من ٦,٧٩ مليارات ليرة سورية، موزعة على ٧٩٢ مليون ليرة إقراضات المصرف، و٦ مليارات ليرة الإقراضات المنوطة بموجب أنظمة خاصة لمصلحة جهات القطاع العام (المؤسسة العامة للحلح وتسويق الأقطان) علماً بأن المصرف خطط لإقراض مبلغ قدره ٢٠ مليار ليرة خلال العام الجاري وخطط لقرض المشروع الوطني للري الحديث بمبلغ ١٠٠ مليون ليرة سورية وخطط للقرض المنوطة بموجب أنظمة خاصة لجهات القطاع العام بمبلغ ١١٦



مليار ليرة سورية بحيث بلغ إجمالي الإقراض المخطط لعام ٢٠١٨ نحو ١٣٦ مليار ليرة. وفي مجال مبيعات المصرف بين المدير العام أنها تجاوزت خلال الربع الأول ٣٣ ألف طن أسمدة بقيمة ٥,٨ مليارات ليرة سورية وخطط للقرض المنوطة والبورينا ونترات الأمونيوم ٣٠ بائنة وسلفات

ليرت وبلغ حجم الإقراضات المنوطة بالمصرف ١٣٦ مليار ليرة. وأكد زيدان أن حجم الدوائع لدى الزراعي سجلت في الربع الأول من العام الجاري ٥١ مليار ليرة موزعة على أكثر من ٤,٥٩ مليارات ليرة ودائع تحت الطلب و٩٦٦ مليون ليرة ودائع لأجل وأكثر من ٤ مليارات ليرة ودائع التوفير ونحو ٦٦ مليون ليرة حسابات

البنوتاس. وأضاف زيدان أن حجم الدوائع لدى الزراعي سجلت في الربع الأول من العام الجاري ٥١ مليار ليرة موزعة على أكثر من ٤,٥٩ مليارات ليرة ودائع تحت الطلب و٩٦٦ مليون ليرة ودائع لأجل وأكثر من ٤ مليارات ليرة ودائع التوفير ونحو ٦٦ مليون ليرة حسابات